https://doi.org/10.26682/chjuod.2023.26.1.43
مجلة جامعة دهوك، المجلد: 26، العدد: 1 (العلوم الانسانية والاجتماعية)، ص 599-609، 2023 (عدد خاص)
المؤتمر العلمي الرابع الموسوم "دور القانون والعلوم الإنسانية في حماية المرأة وتمكينها 1444 هـ - 2023م "جامعة دهوك 6 شباط 2023

المرأة والمشاركة الانتخابية

" *قراءة في التمكين السياسي للمرأة* "

يوسف عناد زامل * و رشا مهدي تعبان **
*كلية القانون ،جامعة واسط-العراق
**مديرية تربية واسط-العراق

(تاريخ القبول بالنشر:27 تموز، 2023)

الخلاصة

تعد المشاركة الانتخابية شكلا من أشكال التعليم ، إذ تتعلم المرأة من خلالها حقوقها وواجباتها، وتدرك مسؤوليتها الاجتماعية ، وتعرض مشكلاتها بحرية في إطار الممارسة الديمقراطية . كذلك فإن المشاركة الانتخابية مبدأ أساس من مبادئ التنمية ، كونها تمكن المرأة من الوصول إلى مواقع التأثير المجتمعي ، والمشاركة في تنمية المجتمع فضلا عن أن المجال السياسي لمشاركة المرأة يعد الأهم بسبب ارتباطه بالمسائل الأخر(التعليمية ، الصحية ، والاقتصادية) وتأثيراته المباشرة في التنمية بشكل عام ، وهي أفضل وسيلة لتدعيم الشخصية الديمقراطية وتنميتها .

وتتضح أهمية اختيار الموضوع في أنه يتناول قطاعاً اجتماعياً رئيساً في المجتمع يتمثل في النساء اللاتي تشكل نسبتهن العددية في العالم بصفة عامة (50- 51%) من المجتمع ، وهذه النسبة العددية العالية تقابلها نسبة مشاركة سياسية نسوية محدودة ، التي تعد في العالم العربي من أدنى المشاركات النسوية في العالم ، وهي صورة مؤسفة ومثال صارخ على مدى التمييز والتهميش ضد المرأة ، الذي ينعكس أثره سلبا في المجتمع بأكمله . بعد هذه المقدمة لابد ان نوضح اننا سنتناول بحثنا الموسوم المرأة والمشاركة الانتخابية " قراءة في التمكين السياسي للمرأة " المحاور الآتية :

الكلمات الدالة : المشاركة الانتخابية ، المشاركة السياسية ، المشاركة الانتخابية والسياسية .

المقدمة

تُعد الانتخابات احد أهم مظاهر المشاركة السياسية في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة ، وفي ظل النظام العالمي الجديد ، وتزايدت الدعوات للإصلاح والديمقراطية ، وأصبح الحق في المشاركة السياسية لكل مواطن ، ووسيلة أساسية لتعبير الشعب عن إرادته في اختيار الحكام وفي استبدالهم . وهذا الحق نص عليه للرجل كما هو للمرأة الذي كفله لها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام (1948) ، ووثيقة العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لعام (1966) كما نصت عليه العديد من المعاهدات والاتفاقات الدولية والإقليمية . حتى أصبحت هذه الممارسة مبدأ دستوريا تحرص الدول الديمقراطية على تطبيقه والالتزام بمضمونه تجسيدا لمبدأ المساواة بين المواطنين في المشاركة الانتخابية تصويتا وترشيحا، غير أن المشاركة الانتخابية للمرأة لم تسر دائما في خط مستقيم ، ولم تطبق من دون متاعب ، بل العكس صحيح . إذ أن الواقع يكشف عن أن المرأة لم تأخذ دورها في ممارسة حقوقها السياسية بما يتناسب مع ثقلها السكاني ومكانتها وعطائها وتأريخها ، لولا وجود نظام (الكوتا) الذي ساعدها بقوة

RashaMahdi134@gmail.com

القانون تحديد عدد من المقاعد للمرأة . فحتى بداية القرن العشرين كان حق التصويت مقتصرا على الرجال دون النساء، وفي جميع دول العالم تقريبا ، ذلك بأن مشاركة المرأة في التصويت لا يعني بالضرورة تحصيل النساء تمثيلا في الهيئات المنتخبة يوازي نسبتهن في المجتمع أو يدنو منها ، أو حصولها على حقوقها السياسية ، فهناك دول كثيرة تعطي هذا الحق للمرأة ، وقد تحتل المرأة بموجبه مقاعد في البرلمان ، وقد تصل إلى المناصب الوزارية التي قد تبدو من الناحية الشكلية أنها مؤشر على تقدم المرأة ونيلها حقوقها ، ولكنها في العمق لا تعبر تعبيرا صادقا عن مكانتها الحقيقية في المجتمع ، وفي الاشتراك في صنع القرار، إذ لا تمارس المرأة سلطات مؤثرة ، كما ان مشاركتها الانتخابية التي ما زالت بعيدة عن النضوج المطلوب، وما حققته من نتائج هي نتائج ظاهرية ، أبقت المرأة بعيدا عن الفاعلية السياسية والتأثير الاجتماعي .

وعندما حانت الفرصة لممارسة حق الانتخاب بعد الانفراج الذي حدث بعد(9 /2003/4) الذي بدأت في ظله مسيرة التحول الديمقراطي، المتمثلة بتعدد منابر التعبير عن الرأي ، غير أن هذا التحول الديمقراطي الجديد، جاء من دون تهيئة أو تمهيد، لقبول او دعم المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة ، وبعد هذه المقدمة لابد ان نوضح اننا سنتناول بحثنا الموسوم (المرأة والمشاركة الانتخابية " قراءة في التمكين السياسي للمرأة " المحاور الآتية :

المحور الاول / مشكلة واهمية وهدف ومصطلحات البحث .

المحور الثاني / المشاركة الانتخابية والسياسية للمرأة في مواقع السلطة وصنع القرار .

المحور الثالث / المشاركة الانتخابية والسياسية للمرأة في اطار الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

الخاتمة – الهوامش والمصادر .

المحور الأول : مشكلة واهمية وهدف ومصطلحات البحث

اولا : مشكلة البحث : ولم يكن اخفاق المرأة العراقية المتكرر في الانتخابات وليد الصدفة ، بل كانت هناك جملة من العوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية والتنظيمية ، فضلا عن العوامل الخاصة المتمثلة باعتماد المرأة على أساليب التواكل والتوسل والتبعية . فقد رصد المهتمون بالشأن السياسي فقدان القوائم الانتخابية لأية قائمة نسوية ، واقتصر اشتراك المرأة كمرشحة على القوائم التي أعدها الرجال فقط ، وهي صورة للإحباط الانتخابي واليأس الديمقراطي عند النساء. وهذا لن يساهم في عملية التحول الديمقراطي ، ولن يجعل تمكين المرأة في المشاركة السياسية والانتخابية للمرأة حقيقة واقعة ، ومن ثم لن ينتج ثقافة سياسية سليمة . ومما يثير الدهشة أنَّ أغلب الفعاليات والدعوات التي يطلقها السياسيون بخصوص المشاركة السياسية للمرأة تأتي في المدة التي تشتد فيها المنافسة الانتخابية ، فهم يحتاجون الى صوتها ، ولا يدافعون عنها الإ باستحياء ومن أجل مصالحهم الخاصة .

وهنا لا نقصد منـ تقديم صورة سوداوية عن المشاركة الانتخابية للمرأة ، فالتجربة الديمقراطية الوليدة في العراق لا تخلو من جوانب مشرقة لكن المهمة صعبة ، ولابد من الاستمرار فيها حتى تكتمل بما يؤدي الى قبول التحول الديمقراطي والتعامل مع المرأة بوصفها مساو للرجل في الحقوق الانتخابية .

ثانيا – أهمية البحث:

في ظل ظروف التحولات الديمقراطية المعاصرة بمتغيراتها الدولية والاقليمية والمحلية ، وكما هو الحال في المجتمع العراقي اليوم أصبحت المشاركة الانتخابية للمرأة تحظى بمتابعة كبيرة من فئات المجتمع المختلفة ، بين مؤيد ومعارض ومتردد في موقفه من ممارسة المرأة لهذا الحق.

تأتي أهمية مناقشة مثل هذا الموضوع ايضا ، من خلال متابعة الباحثان لمتغيرات التحولات الديمقراطية وإشكاليات ازدواجية الموقف المجتمعي من قضايا المرأة ومنها قضية مشاركتها السياسية في العراق وتمكينها . وما يستحق منا الاهتمام ايضا ، هو الإحساس بوجود تغير ضعيف في المناخ الاجتماعي والسياسي نحو المرأة باتجاه التحول الديمقراطي ، وقلة وجود دراسات جدية أو الكتابة في موضوع المشاركة

السياسية للمرأة ، إذ إن أغلب المحاولات جاءت منفصلة أو أنها اقتصرت على العرض التاريخي والقانوني أو المعلوماتي المنمط ، أوهي محاولات ليست تطبيقية .

ثالثا – هدف البحث :

هو محاولة التعرف على المشاركة الانتخابية للمرأة ، من أجل تحديد الكيفية التي تؤثر من خلالها تلك العوامل في المشاركة الانتخابية للمرأة وتمكينها سياسيا .

رابعا – مصطلحات البحث :

المشاركة الانتخابية : هي مشاركة ظرفية ، وتسمى بالمشاركة الآلية لأنها فعل يمارسه الفرد لمرة واحدة أو مرات عدة في مناسبات محددة ثم يكمن سياسيا ، ومن مظاهرها التصويت في الانتخابات وفي الاستفتاءات ، وهذه المشاركة تخص غالبا غير الناشطين سياسيا من الجمهور [1].أما المفهوم الاجتماعي للمشاركة الانتخابية: فهي الأنشطة الإدارية التي عن طريقها يكون لكل مواطن دور في العملية والحياة السياسية لمجتمعه، التي ستكون في نهاية المطاف محصلة مشاركات كل الأفراد في المجتمع والرابط بين الفردية والجماعية [2] .

اما **المشاركة السياسية:** بأنها الأنشطة النوعية التي يقوم بها الأفراد والجماعات لتغيير الظروف الصعبة ، وللتأثير في نظام الحكومة ، واختيار المسؤولين ، وتحديد السياسات ، والبرامج التي تؤثر في طبيعة معيشتهم ، وهذه الأنشطة أما أن تكون مؤيدة لوجود الحكومة أو مناوئة لها [3] . وتعرف أيضا : بأنها العملية التي يؤدي الفرد من خلالها دورا مباشرا أو غير مباشر في الحياة السياسية والنشاطات السياسية المجتمعة ، وتكون لديه الفرصة لأن يشترك في وضع الأهداف العامة لذلك المجتمع، وتحديد أفضل الوسائل لإنجازها [4]. والمشاركة الانتخابية في المفهوم السياسي: هي أي نشاط سياسي يستهدف التأثير في نتيجة العملية الانتخابية من خلال قيام الأفراد بممارسة الحق السياسي الذي يكفله الدستور للمواطنين والمتمثل بأحقيتهم في ترشيح أنفسهم للانتخابات أو القيام بالتصويت لاختيار القيادات في مختلف مستويات العمل السياسي [5].

المحور الثاني : المشاركة الانتخابية والسياسية للمرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار .

بعد ان بينا في ما تقدم لا سيما تعاريف المشاركة الانتخابية والسياسية وما علاقتهما بعضا ببعض ، علينا ان بين مشاركة المرأة في مواقع السلطة واتخاذ القرار. واتخاذ القرار يقصد به : بأنه " نمط من أنماط الحكم الذي يتوصل اليه قادة المجتمع عند مواجهة أزمة او معضلة تهدد كيان المجتمع وديمومته ". وأن سلطة اتخاذ القرار هذه التي قد يمتلكها فرد أو جماعة في وقت ما لا تبقى على حال واحدة ،إنما تتغير بتغير الظروف البنيوية للمجتمع . وذلك لاختلاط الظواهر الاجتماعية بالظواهر السياسية وتعقد اسباب حدوثها والآثار التي تتركها هذه الظواهر على الفرد والمجتمع. وبتتبع امتلاك القرار المجتمعي ، فإن التنشئة الاجتماعية والسياسية السلبية للمرأة والرجل تؤكد الاتجاه المتمثل في استمرار جعل عملية صنع القرار السياسي حكرا على الرجل ، مما حال دون أن يكون للمرأة أثر يذكر في العديد من المؤسسات الرئيسية . على الرغم مما أثبتته كثير من النساء من تمتعهن بقدر كبير من المهارات القيادية [6].

وفي ظل النظام العالمي الجديد وتزايد الدعوات للإصلاح والديمقراطية منحت القوانين المنظمة للفعل السياسي على المستوى الدولي والمتمثلة بمجموعة من الاتفاقيات والمواثيق الدولية للمرأة حقوقا واضحة تمكنها من تبوء مكانتها في مؤسسات صنع القرار بما يعزز من مسيرة التحول نحو الديمقراطية في أي مجتمع. وقد دعت اتفاقية الأمم المتحدة للقضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة لعام (1967) . في المادة(7) منها إلى زيادة تمثيل المرأة على جميع مستويات صنع القرار والمساواة في الحياة السياسية والعامة وزيادة دور المرأة في دعم فرص الديمقراطية والتنمية والمشاركة في صياغة وتنفيذ سياسة الحكومة . وجاء في أهداف العام الدولي للمرأة

في المكسيك (1975) الدعوة إلى تحقيق مشاركة أكبر للمرأة في مراكز صنع القرار محليا ووطنيا ودوليا ، ووضع استراتيجيات وجداول زمنية لزيادة عدد النساء في المناصب العامة التي تشغل بالانتخاب بما في ذلك الأحزاب وجماعات الضغط. وأكد منهاج عمل " بيجن " لعام (1995) تمكين المرأة ومشاركتها الكاملة على قدم المساواة في جميع جوانب حياة المجتمع ، بما في ذلك المشاركة في عملية صنع القرار وبلوغ مواقع السلطة ، أمور أساسية لتحقيق المساواة والتنمية والسلم[7].

مما تقدم نستنتج ، على هذا الأساس يجري وصف النظام الديمقراطي على أنه النظام الذي يسمح بأوسع مشاركة هادفة من جانب المواطنين سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة في عملية صنع القرارات السياسية واختيار القادة السياسيين . ومع كل تلك التأكيدات على إنصاف وتمكين المرأة للمشاركة في مراكز اتخاذ القرار ، غير أن واقع الحال يؤشر أن التطبيق الفعلي حتى في الأنظمة الديمقراطية لم يكن ليعطي حق المشاركة لجميع أفراد الشعب بلا استثناء، بل استبعد الجزء الأكبر منهم ولاسيما النساء.

ووفقا للإحصاءات الخاصة بالمناصب الحكومية العليا التي تولتها المرأة على الصعيد الدولي خلال القرن العشرين ، جاءت نسب المشاركة السياسية للمرأة في مراكز صنع القرار متدنية ،إذ تحتل النساء (5%- 10%) من مواقع القيادات الرسمية العليا. ولكن هناك بعض المؤشرات على حصول زيادة في عدد المناصب التي منحت للمرأة خلال المدة بين عامي (1987- 1994) إذ انخفض عدد البلدان التي ل اتشغل فيها المرأة المناصب الوزارية من (93) دولة الى (59) دولة . ثم انخفض عدد الدول التي تخلو من وجود النساء في مجالسها الوزارية من (48) دولة في 1996الى (34) دولة في (2004) بينها اكثر من عشر دول عربية . وابتداء من (30) ايار (2004)عالميا يوجد فقط "11" امرأة يشغلن منصب رئيس الدولة أو رئيس الوزراء ، والنساء يشغلن (3, 11%) من جميع المناصب الوزارية ، ولأول مرة في التأريخ حقق بلدان هما السويد واسبانيا تعادلا(50%) في المناصب الوزارية التي تشغلها النساء [8] .

أما في العراق ، وإذا ما أخذنا البعد الزمني للمشاركة السياسية للمرأة العراقية فإن المرأة في هذا المجال تؤشر أن مساهمتها في مراكز اتخاذ القرار مازالت متواضعة . فعلى الرغم من قدم تجربة استيزار النساء في العراق بحصول " الدكتورة نزيهة الدليمي " على منصب وزير في الجمهورية الأولى عام (1959) واستيزار" الدكتورة سعاد خليل اسماعيل" في السبعينات في وزارة احمد حسن البكر. غير أن تولي النساء للحقائب الوزارية والمناصب السيادية قد توقف ليشهد دخولا ملفتا للنظر في مراكز صنع القرار بتعيين " 3 " نساء من بين " 25 " عضو في مجلس الحكم الذي مثل أول مؤسسة سياسية قيادية بعد عام (2003). وما حصلت عليه النساء العراقيات من مناصب وزارية وفي مراكز القرار على الرغم من انه ما زال محدودا ، لكنه يشكل حالة أفضل من مستوى مشاركة المرأة الوزارية في الدول العربية الأخر ، إذ تشير البيانات المتاحة لغاية عام (2004) ان غالبية الدول العربية لم يجر فيها استيزار المرأة ، وأن بعضها الآخر لم يتعد عدد النساء اللواتي شغلن مناصب وزارية " 1- 3 " وزيرة ما عدا العراق ، إذ يوجد ست وزيرات تولين وزارات ، تتعلق بالشؤون الاجتماعية ، والمرأة ، والهجرة والمهجرين، والبيئة، والسياحة ، والبلديات [9] .

وسرى هذا الحال في النظرة السلبية إلى قدرات المرأة على المهام والادوار التي كانت تكلف بها داخل مجلس النواب العراقي ، والمتتبع لنشاط النائبات في الهيأة التشريعية ، يجد ان حضورها كان ضعيفا او شكليا في تشكيلات اللجان بدأ من اللجنة الدستورية التي كلفت بصياغة دستور العراق الدائم لعام (2005) التي ضمت " 9 " نساء يمثلن نسبة " 2, 16% " من أصل (55) عضوا ، مما أدى الى إضعاف صوت المرأة داخل هذه اللجنة . كما لم تراع عند تشكيل اللجان المنبثقة عن مجلس النواب لعام (2005) نسبة تمثيل منصفة للمرأة ، فمن أصل " 24 " لجنة دائمة قلِ أو غاب تمثيل النساء في اللجان السيادية أو الحساسة ، فيما كان تمثيلها ملحوظا في

عضوية اللجان التي يكون نشاطها تقليديا ، مثل لجان التعليم والتمريض باستثناء لجنتين فقط كانت ترأسها المرأة ، هما " لجنة المرأة والأسرة والطفولة "و"لجنة مؤسسات المجتمع المدني "[10].

ومن استعراض الاحصاءات السابقة يتبين لنا أن المرأة لم تأخذ مكانها الطبيعي في الحياة السياسية وأن تمثيلها جاء ناقصا في معظم مستويات القرار والهيئات في السلطات التشريعية والتنفيذية ، وانها لم تحرز سوى قدر ضئيل من التقدم في الحصول على سلطة اتخاذ القرار ، إذ ما زالت تتعرض للتثبيط عن السعي إلى شغل المناصب السياسية بسبب المواقف والممارسات التمييزية وانماط العمل التقليدية للعديد من الذكور في الاحزاب والهياكل الحكومية التي تضع عقبات تحول دون اشتراك المرأة المؤثر في الحياة السياسية . وفي تفسير ذلك ينتهي دارسو هذا المظهر من الحياة السياسية إلى أن المرأة ما تزال كائنا تابعا لا يملك غير حريات جزئية ، وأنَّ نقص هذه المساحة من الحرية يعود إلى النساء وإلى نقص نضجهن السياسي وإلى طبيعتهن النسائية لا إلى النظام الاجتماعي والسياسي فحسب ، وهناك ايضا كثير من النساء ممن هن على هذه الشاكلة من التردد في تولي المسؤولية السياسية والقبول بسيطرة الرجال عليهن ، مما سيطيل من بقاء المرأة بعيدة عن القرار الاجتماعي والسياسي . وقلة الوعي السياسي هذا هو ما يعزز من السيطرة الذكورية التي قبلت بها المرأة " ربما انطلاقا من تنشئتها الاجتماعية والسياسية " في النظرة إلى السياسة على أنها نشاط يتكفله الذكور الذين هم أقدر من النساء على تبوء المناصب القيادية . وشتان ما بين هذا الموقف السلبي الذي تبديه كثير من النساء العراقيات بقبولهن سلطة الرجل عليهن وبين واقع الاهتمام العالمي المتزايد اليوم بمدخل الجندر والمشاركة السياسية للمرأة. الذي يقوم على فكرة ادماج المرأة وإشراكها في عمليات التنمية ، من خلال زيادة فرص دخولها في مجالات السلطة الاقتصادية والسياسية وتمكينها من المشاركة في صنع القرار واتخاذه . وفي إطار ذلك ، ينبغي قبول المجتمع للتعامل مع المرأة ككيان حر مستقل مساو في الحقوق والواجبات مع الرجل ، وهذه المهمة سوف تستغرق وقتا طويلا ، وقد تبدو مشاركة المرأة في عملية صنع القرار الاجتماعي واتخاذه بعيدة المنال ، غير أنه إذا ما تم تحرير المرأة من القيود الاجتماعية المتوارثة ، فإن عملية الاصلاح السياسي سوف تمضي بيسر وبشكل طبيعي ، بل إن المرأة ممكن ان تؤدي دورا رائدا يفوق دور الرجل في مجالات بعينها .

ومن جانب التمكين السياسي للمرأة ، نلاحظ ان شأنها شأن الرجل من حيث تفاوت الكفاءة والقدرات ، فهناك نساء كفوءات ولديهن القدرة على القيادة ، وبعضهن أقل كفاءة وتمييزا ، لذلك لا ينبغي المبالغة في إقحام المرأة في المسؤوليات غير المؤهلة لها ونعمم فشلها بالتعسف في الحكم على ضعف قدرة النساء ، ولكن المهم تطبيق شعار وضع المواطن المناسب في المكان المناسب دونما تمييز بين الرجال والنساء ، بحيث تحتل المرأة المناسبة المكان المناسب . وذلك لان الاندفاع في تولية المرأة مواقع معينة دون تدقيق النظر بكفاءة المرأة وملاءمتها لتلك المواقع ، قد يؤدي الى إعاقة عملية الإصلاح السياسي والتحولات الديمقراطية ، بتقديم حجج إضافية لمن يقاومون المشاركة الاجتماعية والسياسية للمرأة .

المحور الثالث : المشاركة السياسية والانتخابية في اطار الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني .

المرأة العراقية كإنسان حالها كحالة المرأة في أي مجتمع آخر تشارك في نضاله وتعكس واقع المجتمع في نهوضه وتخلفه ، فقد شاركت المرأة العراقية في العمل السياسي ، وبرزت كثير من الأصوات النسوية الداعية إلى طرد الاستعمار البريطاني. ومنذ بداية القرن العشرين بدأت الحركة النهضوية الداعية إلى تحرير المرأة العراقية من الجهل والتخلف تنمو في العراق ، وحصل الصراع- ولم يزل- بين دعاة التجديد وتحرير المرأة وبين الغلاة المتعصبين الى إبقاء المرأة في وضعية التبعية.

ولو تابعنا نشاطات الحركة النسوية في العراق لوجدنا أنه قد تأسست العديد من المنظمات والجمعيات التي تبنت اهدافا

سامية ومبادئ اجتماعية وسياسية وثقافية وانسانية تسعى للدفاع عن حقوق المرأة ورفع مكانتها في المجتمع ، إذ أفتتح عام (1924) اول " نادي نسوي " يحمل اسم " نادي النهضة النسائية " الذي كان من عضواته البارزات (اسماء الزهاوي) شقيقة رائد النهضة النسائية الشاعر المعروف (جميل صدقي الزهاوي) . وكان من المنظمات التي تذكر " جماعة الأهالي1931 " وهي منظمة سياسية عبرت عن تيار اصلاحي لأوضاع المرأة وتبنت الأسلوب السلمي ، وهناك جمعية الإصلاح الشعبي (1934) وهي من الجمعيات السياسية التي نادت بتحقيق اصلاحات سياسية واجتماعية واقتصادية . واستمرت حركة إنعاش منظمات المجتمع المدني على الرغم من عيوب العملية الدستورية والإجراءات غير الديمقراطية، إذ أسست " جمعية الرابطة الديمقراطية " التي كان هدفها الجمع بين الثقافة والروح الديمقراطية ، وفي عام (1945) أسس " الاتحاد النسائي العراقي " من اجل توحيد جهود النساء ورفع مستوى المرأة في النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتقوية الروابط بينها وبين نساء الدول العربية [11].

أما دور الأحزاب في تأسيس التنظيمات والاتحادات النسوية فإن من الأمثلة البارزة لمؤسسات المجتمع المدني هي الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات الاجتماعية والثقافية. فقد أدت الأحزاب الوطنية دورا مهما في اشراك جمهرة النساء الواعيات في العمل السياسي منذ بداية العقد الثالث من القرن العشرين فكان لذلك أثر كبير في التوعية السياسية للمرأة ، إذ أصبحت المرأة منذ ذلك الحين جزءا من طليعة المجتمع ، غير أنها لم تتبوأ في العمل الحزبي مكانة قيادية الا بصورة ضئيلة. فعلى سبيل المثال ضم الحزب الشيوعي العراقي في اربعينيات القرن الماضي نساءً من مختلف الاعمار والمستويات الثقافية والاجتماعية وكن يحضرن الاجتماعات السرية ويؤدين الواجبات الحزبية ويشتركن في التظاهرات والاعتصامات ولنتذكر" عدوية الفلكي " التي تقدمت أشهر تظاهرة في تأريخ العراق السياسي عرفت " وثبة كانون " . وقد عمدت الأحزاب الوطنية إلى تأسيس منظمات نسوية حزبية ، ذات طابع شبه مستقل في النطاق التنظيمي ، أو في إطار العمل السياسي المشترك للرجال والنساء المندمجين في الصفوف الحزبية ، وانضجت المشاركة الوطنية للمرأة فكرة تأسيس اتحادات نسوية أو بتعبير آخر أن النشاط السياسي للمرأة هو الذي هداها إلى تكوين منظماتها النسوية . ثم جاء التهميش للأحزاب والجمعيات والنوادي ومنظمات المجتمع المدني ، بصدور قانون الجمعيات رقم (19) لسنة (1954) الذي حدد من أنشطة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني. وبانقضاء العهد الملكي وحلول النظام الجمهوري عام (1958) توقفت الحياة الديمقراطية تماما ، وإذا ما مورست فهي وجه للسلطة ففي عام (1959) أسست " رابطة المرأة العراقية " وكانت رئيستها " د. نزيهة الدليمي " وهي وزيرة في حينه في حكومة (عبد الكريم قاسم) ، ثم تكونت في عام (1961) " منظمة نساء الجمهورية " . وخلال الستينات من القرن العشرين تعرضت المرأة الناشطة في الأحزاب الى المطاردات والاعتقالات وأغلقت العديد من الأحزاب والجمعيات النسوية ، ومع بداية السبعينات شهد النشاط السياسي النسوي انحسارا شديدا انعدمت في ظله التعددية الحزبية وفرض بناء المجتمع المدني ، وحظر النشاطات السياسية باستثناء المنظمة النسوية " الاتحاد العام لنساء العراق " التابعة للحزب الحاكم · التي ظلت الممثل الوحيد للمرأة العراقية إذ همش دور المرأة السياسي والقيادي بشكل سافر، وصنعت الدولة مجتمعا مدنيا تابعا لمشيئتها ومعبرا عن برنامجها السياسي الذي غاب عنه أي ملمح من ملامح الديمقراطية[12].

ولكن بعد عام (2003) كانت النقلة النوعية باتجاه التحولات الديمقراطية الحقيقية ، فلقد أبدى المجتمع العراقي حيوية كبيرة في التعامل مع الأحداث والمتغيرات ، واكتسب العمل السياسي والأهلي زخما كبيرا انعكس في تشكيل عدد كبير من الأحزاب والتجمعات والحركات والمنظمات الأهلية ، التي انطلقت من قاعدة احترام الحريات وتبجيل الديمقراطية والمناداة بحقوق الانسان وحقوق المرأة والحريات السياسية . وهذا ما أشار إليه المشرع في المادة (39 / اولا ، وثانيا) من الدستور

العراقي النافذ لعام (2005) المتضمنة اولا " حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية أو الانضمام اليها ، وينظم ذلك بقانون " ، وثانيا " أنه لا يجوز إجبار أحد على الانضمام إلى أي حزب أو جمعية أو جهة سياسية ، أو إجباره على الاستمرار في العضوية فيها " . ثم عاد المشرع العراقي ليؤكد في المادة (45 / اولا) من الدستور العراقي النافذ لعام (2005) الذي نص " تحرص الدولة على تعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني ودعمها وتطويرها واستقلاليتها ، بما ينسجم مع الوسائل السلمية لتحقيق الاهداف المشروعة لها وينظم ذلك بقانون "[13] .

ويشير بعض الباحثين في الشأن السياسي والاجتماعي ، كان من نتائج ديمقراطية المجتمع المدني في العراق المعاصر ، أن أصبح هناك تمكين سياسي للمرأة ، من حيث تكوين " تنظيم نسائي مدني " يتميز بالاستقلالية ، فبدلا من وجود اتحاد نسائي واحد يمثل السلطة كما كان معمولا به سابقا ، أصبح الآن التنظيم النسائي يحمل " شبكة التنظيم النسائي " الذي يتنوع بأهدافه لتطوير عمل وشخصية المرأة العراقية . فتوالت بوادر حرية عمل منظمات المجتمع المدني وبرزت عدد من المنظمات النسوية ومنها " المجلس الوطني للمرأة " وهو منظمة نسوية اسست عام (2003) وصل عدد العضوات فيها "21 " ألف امرأة من مختلف قطاعات الشعب العراقي ، وقد اندمجت في هذا المجلس عدة منظمات نسوية. ثم أسست في بغداد عام (2004) شبكة النساء العراقيات بمشاركة " 55 " منظمة مجتمع مدني " 7 " منها منظمات نسوية ، وقد استهدفت هذه الشبكة النسوية تنسيق جهود المنظمات والتجمعات النسائية غير الحكومية في بناء الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان . وتشير إحصائية وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني لسنة (2006) ، أن هناك ما يزيد على (8) الاف منظمة مجتمع مدني منها ألف منظمة نسوية موزعة على مختلف محافظات القطر وتمارس مختلف الأنشطة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية[14]. وكان ايضا ، من المؤمل لبناء عراق جديد ديمقراطي أن تتسع انجازات هذه المنظمات على صعيد المجتمع المدني بالاعتماد على الطروحات التي أسست من اجلها ، باعتماد الديمقراطية وإطلاق الحريات العامة وحقوق الانسان وتمكين المرأة من المشاركة السياسية الحقيقية . وكذلك الحال بالنسبة للتمثيل الحزبي للمرأة في العراق فإنه هو الآخر ما زال متدنيا بشكل عام وهذا له أسباب تفسر بالآتي : " اذ لا تميل العديد من النساء إلى الدخول في الأحزاب السياسية لخوفهن من نتائج دخولهن العملية السياسية ، ولاعتقادهن أنهن سيصبحن ملاحقات بطريقة أو أخرى ، فضلا عن ما تتسم به الخطابات الحزبية من غياب لقضايا المرأة في مرجعياتها ، إذ لا تنسجم طروحات البرامج السياسية للأحزاب التي تنادي بالمساواة مثلا مع تطبيقاتها لتلك الشعارات ، لذلك لا تحتل المرأة عادة موقعا قياديا على سلم أولويات الأحزاب ". ومن ثم تكون النتيجة فقدان المرأة لحقها في فسحة العمل السياسي الذي يفترض أن يأخذ بنظر الاعتبار ما أشارت إليه اللوائح والمواثيق الدولية بخصوص حق المرآة في المشاركة السياسية الانتخابية وتبوء المراكز القيادية على صعيد التنظيمات الاجتماعية والسياسية[15].

ومما تقدم يمكننا القول ، " إن العراق اليوم يقدم تجربة نموذجية للباحثين لرصد أثر التحول من الانظمة الشمولية إلى النظام الديمقراطي في المشاركة السياسية للمرأة على جميع الاصعدة السياسية ، ولاسيما الانتخابية وأنشطة المرأة ضمن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني " ، لكن ذلك ينبغي أن لا يمنعنا من ان نقول ايضا " إن دعم المرأة من المؤسسات السياسية صاحبة القرار او الأحزاب والجمعيات ومنظمات المجتمع المدني ما زال ضعيفا " ، إذ تستوقفنا جملة من التناقضات ، فبقدر ما نشاهد من تعددية تكاد تكون شاملة على نطاق مؤسسات الدولة والبرلمان والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني ، بقدر ما يثير تساؤلنا الموقف الموحد لهذه التنظيمات المتمثل بسطحية الاهتمام بقضايا المرأة بالشكل الذي لم يسعف المرأة في الوصول إلى المشاركة السياسية الحقيقية، ولكن لابد من الاعتراف أن طريق الديمقراطية طويل وأمامها أشواط ، يمكن أن تترسخ خلالها

ثقافة إنصاف المرأة ، وأملنا أن يسفر تطور التجربة وتراكم الخبرة والممارسة عن بلوغ المرأة لحقوقها الاجتماعية والسياسية باطمئنان وعلى أساس من الآليات الديمقراطية الحقيقية التي تنصف في ظلها المرأة ويتحقق للمجتمع استثمار طاقاته كلها.

الخاتمة : (النتائج والتوصيات والمقترحات)

احتل موضوع المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة أهمية خاصة بعد التحولات الديمقراطية في العالم والتي عدت إحدى متطلبات النظام العالمي الجديد الذي يدعو إلى الإصلاح السياسي والديمقراطي وتمكين المرأة كضرورة ملحة لتحقيق أهداف التنمية الاجتماعية، إذ لم يعد ممكنا لأي مجتمع أن يدعي أنه يسير على طريق الديمقراطية عندما يكون نصفه مهمشا او معطلا. والمتتبع للمواثيق والاعلانات الدولية الصادرة عن الامم المتحدة يجد أن بنودها قد ركزت مبدئيا على الحقوق السياسية للمرأة ولاسيما حقها في الاقتراع في الانتخابات والاستفتاءات العامة والترشيح لمقاعد الهيئات المنبثقة عن الانتخابات العامة . لذلك بات من الضروري لتحقيق التحولات الديمقراطية الانمائية في الدولة تطوير المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة لما لها من أثر في نقلها إلى وضع أفضل وأكثر تطورا .

ونظرا لحداثة التجربة الديمقراطية في المجتمع الدولي لاسيما البلدان العربية ومصالح القوى الفاعلة ومؤثرات الإرث الثقافي والنظرة الذكورية ، فإن نتائج هذه التجربة ربما عكست بعض المظاهر التي تشوه صورة التحولات الديمقراطية وتضع العراقيل أمام المشاركة السياسية الانتخابية للمرأة في العالم العربي اليوم .

وقد تبين ان تجارب التحول الديمقراطي في العديد من الدول خلال العقديين الماضيين ، أن التحول الذي يتم دفعة واحدة تعترضه مشكلات متعددة وكثيرا ما يتعرض للانتكاس مرة أخرى إلى النظم السلطوية في حين ينتهي التحول الديمقراطي التدريجي إلى رسوخ الممارسة الديمقراطية. وعادة فإن اجراءات التحول الديمقراطي والتغيرات المصاحبة له لا تتم بسهولة ويسر، بل تكتنفها مشكلات متعددة لاسيما المشاركة السياسية و الانتخابية للمرأة من أهمها :

- مقاومة أنصار الوضع القائم من النخب الحاكمة والبيروقراطية المدنية ورفضهم للتغيرات الديمقراطية التي تهدد مصالحهم لاسيما مشاركة المرأة وبصورة مطلعة في بعض المجتمعات.
- الانقسام حول التعديلات الدستورية والقانونية خاصة ما يزيد منها القيود والاستثناءات ومشاركة المرأة من خلال الدستور.
- صعوبة تغيير الثقافة السياسية والاجتماعية السائدة التي تتقاطع مع القيم الديمقراطية ولاسيما ما يفرض منها قيم الطاعة والسلطة الذكورية وكذلك القيم السليمة السائدة عن مشاركة المرأة.

ولدى الباحثان توصيات من شأنها زيادة فاعلية المرأة وتمكينها السياسي كم خلال مشاركتها الانتخابية الفاعلة ومنها :

1- تنفيذ توصيات المؤتمرات العالمية المتعلقة بتحقيق دمج حقوق الانسان للمرأة دمجا كاملا مع السياسة العامة للمجتمع من خلال وضع خطط عمل وطنية تحدد الخطوات الكفيلة بتحسين تعزيز حقوق المرأة وحمايتها على نحو ما اوصت به المواثيق الدولية .

2- التعاون والتنسيق بين الهيئات واللجان المعنية بشؤون المرأة والمنظمات والهيئات الدولية المعنية برصد معاهدات حقوق الإنسان واللجان المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة من اجل تعزيز حقوق الإنسان والمرأة .

3- تجسيد مبدأ المساواة بين المرأة والرجل الوارد في التشريعات بضمان التطبيق العملي لهذا المبدأ من خلال القانون والوسائل الأخرى الملائمة ، بما يضمن أن يكون للمرأة ما للرجل نفسه من حق في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

4- إعمام نظام الكوتا النسائية ومتابعة شمولها المناصب القيادية والوظائف العامة المهمة واللجان والجمعيات والوفود الرسمية والأنشطة الأخر .

اما المقترحات التي يرى الباحثان ذات اهمية وضرورة لتمكين المرأة في العملية السياسية والانتخابية هي كالآتي :

5- تشجيع عضوية المرأة في الأحزاب والنقابات ومنظمات المجتمع المدني ، ومنحها الثقة لشغل المناصب القيادية أو الرئيسة فيها وعدم تهميشها .

6- مراجعة القوانين والتشريعات ورفع ما يؤطر منها للتمييز ضد المرأة بتشجيع المشرعين وصانعي القرار على تشريع القوانين التي تقدم مزيدا من الحماية والتمكين للمرأة وإقرارها.

7- إبراز الأدوار الحديثة للمرأة من خلال الإعلام والندوات والمؤتمرات الوطنية لزيادة الوعي بالحاجة إلى منح المرأة الثقة المجتمعية التي تستحقها .

8- توجيه وسائل الإعلام والقنوات الفضائية ولا سيما الدينية نحو التوعية بمخاطر التأويلات والاجتهادات الخاطئة عن المرأة التي لا علاقة لها بالنص القرآني والديني الصحيح .

الهوامش والمصادر

(1) احمد زكي بدوي ، (1979م) ، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 99.

(2) صادق الاسود ، (1980م) ، علم الاجتماع السياسي ، مطبعة بغداد للطباعة ، بغداد ، ص 111 .

(3) سايمون فاوت ، (2014م) ، الديمقراطية الاجتماعية ، مؤسسة فريد رش للنشر ، عمان ، ، ص 72.

(4) احسان محمد الحسن ، (1982م) ، علم الاجتماع السياسي ، مطبعة بغداد للطباعة ، بغداد ، ، ص 77.

(5) رياض يوسف الصبح ، (2015م) ، مفاهيم ديمقراطية ، مؤسسة فريد رش ، عمان ، ، ص 18 .

(6) الاء عبد الله معروف ، (2007 م) ،المرأة واتخاذ القرار الاجتماعي، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة بغداد ،كلية الآداب ، ص13.

(7) اسماعيل علي سعد ، (1983 م) ، المجتمع والسياسة ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ،، ص41 .

(8) د. عادل سلطان ،(2006 م)، فاعلية الاداء البرلماني للمرأة ،مركز البحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة ، ص21 .

(9) مجموعة من الباحثات العراقيات ، (2009 م) ، التطور السياسي للمرأة العراقية ، مجلة شؤون عراقية ، المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية، بغداد ، العدد(تموز)، ص91.

(10) المصدر نفسه ، ص 93.

(11) زينب محمد صالح ، انثروبولوجيا المرأة ، (2018 م) ، مطبعة واسط الجامعة ، العراق ، ص 44 .

(12) مجموعة من الباحثات العراقيات ، مصدر سابق ، ص 91 .

(13) امل هندي الخزعلي ، (2006 م) ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمواطنة والمجتمع المدني (العراق انموذجا) مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، العدد(32)، السنة (17)، شباط ، ص128.

(14) د. سرمد امين ، (2004 م) ، بناء المجتمع المدني في العراق ، الملف السياسي ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، العدد(2) ، بغداد ، ص12 .

(15) د. كريم محمد حمزة ، (2004 م) ، المجتمع المدني والدولة اوجه التفاعل والتقاطع ، مجلة الحكمة ، تصدر عن بيت الحكمة ، بغداد ، العدد(36) ، ايار، ، ص74 .

WOMEN AND ELECTORAL PARTICIPATION

YOUSSEF **A**NAD **Z**AMIL * and **R**ASHA **M**AHDI **T**ABAN**
*College of Law, Wasit University - Iraq
**Wasit Education Directorate - Iraq

ABSTRACT

Electoral participation is a form of education, through which women learn their rights and duties, realize their social responsibility, and present their problems freely within the framework of democratic practice. Electoral participation is also a fundamental principle of development, as it enables women to reach positions of social influence and participate in the development of society. In addition ,the political space for women's participation is the most important because of its association with other issues(educational health ,and economic)and its direct effects on development in general ,and its the best way to strengthen and develop the democratic

the importance of choosing the subject.is clear in that it deals with a major social sector in society .represented in the world in general(50-51%)of society. And this high numerical percentage of women 's political in the world is one of the lowest female participations in the world ,which is an infortune After this introduction ,we must clarify that we will deal with our research entitled "women and electoral participation ,Reading in Women's political Empowerment" the following axes:

the first axis/problem, importance ,goal and terminology of the research .

the second axis/Women's electoral and political participation in positions of power and decision-making . .

the third axis /Women's electoral and political participation within the framework of parties and civil society organization .

conclusion -margins and sources

KEYWORD: Electoral participation, political participation, electoral and political participation

ئافرەت و بەشداری لە هەڵبژاردنەکاندا

پوختەی توێژینەوە:

بەشداریکردن لە هەڵبژاردنەکاندا جۆرێکە لە فێربوون، بەشێوەیەک ئافرەت لە ڕێگەیەوە فێری ماف و ئەرکەکانی دەبێت و دەیانزانێت، هەروەها دەرک دەکات بە بەرپرسیارەتیە کۆمەڵایەتییەکانی و بەشێوەیەکی ئازادانە لە چوارچێوەی مومارەسەیەکی دیموکراتیانەدا کێشەکانی دەخاتە ڕوو. هەروەها بەشداری لە هەڵبژاردنەکاندا بنەمایەکی سەرەکییە لە بنەماکانی گەشەپێدان، بەوپێیەی توانستی بە ئافرەت دەدا بۆ بەدەستهێنانی پێگەی کۆمەڵایەتی کاریگەر و بەشداریکردنی لە گەشەپێدانی کۆمەڵگە، سەرەڕای ئەوەی بەشداری ئافرەت لە بواری سیاسەتدا بە گرنگترینی ئەو دەرفەتانە دادەنرێت بۆ ئافرەت بەهۆکاری ئەوەی پەیوەستن بە مەسەلەی دیکەی وەک: خوێندن، تەندروستی و ئابووری، هەروەها کاریگەری ڕاستەوخۆی لەسەر گەشەپیدان بە گشتی. بەشداری ئافرەت لە هەڵبژاردندا باشترین ئامرازە بۆ پاڵپشتی کەسایەتی دیموکراتی و گەشەپێدانی.

گرنگی هەڵبژاردنی بابەتی توێژینەوە لەوەدا دەردەکەوێت کە توێژینەوە لەبارەی توێژیکی کۆمەڵێیەتی و سەرەکی کۆمەڵگە دەکات کە ئەوانیش ئافرەتانن، کە ڕێژەیان بە شێوەیەکی گشتی دەگاتە (٥٠-٥١٪)ی کۆمەڵگە، ئەم ڕێژە بەرزە بەراورد بە ڕێژەی دیاریکراوی بەشداری ئافرەت لە سیاسەتدا، کە لە جیهانی عەرەبیدا کەمترین بەشداری ئافرەت هەیە بەراورد بە وڵاتانی دیکەی جیهان، ئەوەش وێنەیەکی باش نییە و نمونەیەکی ڕوونە سەبارەت بە جیاکاری و پەراوێزخستنی ئافرەت لە دنایی عەرەبیدا، ئەم نموونە ناسروشتییە بە شێوەیەکی نەرێنی کاریگەری لەسەر کۆمەڵگە بەگشتی دروست دەکات. دوای ئەو پێشەکییە دەبیت ڕونی بکەینەوە کە باس لە توێژینەوەیەک دەکرێت بە ناونیشانی : (ئافرەت و بەشداری لە هەڵبژاردنەکاندا) ، خوێندنەوەیەکە بۆ هاندانی ئافرەت لە بواری سیاسەتدا، ئەویش لە چەند تەوەرێکدا، وەک لە خوارەوە خراونەتە ڕوو:

تەوەری یەکەم / کێشە، گرنگی و ئامانج و زاراوەکانی توێژینەوەکە.

تەوەری دووەم / بەشداری ئافرەت لە هەڵبژاردن و سیاسەتکردنی لە پێگەی دەسەڵت و بڕیاردانداا.

تەوەری سێیەیەم / بەشداری ئافرەت لە هەڵبژاردن و سیاسەتدا لە چوارچێوەی پارت و ڕێکخراوەکانی کۆمەڵگەی مەدەنیدا.

ئەنجام- پەراوێز و سەرچاوەکان.